

الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى اساس الوضع الراهن فيما يتعلق بالشؤون الدينية ، أما بالنسبة لقضية التهوديد حسب الشريعة فقد اقترحت مثير تأجيل الموضوع لمدة عامين .

وعلى اثر رفض المدال لهذا الاقتراح تقدم عضو الكنيست حاييم تسادوك (العمل) باقتراح يدعو الى تشكيل لجنة وزارية باشتراك جميع الاطراف ، تحاول خلال عامين ايجاد حل ، وذلك بالتنسيق مع التيارات الدينية اليهودية الثلاثة . لكن المدال رفض ذلك وطالب بشطب عبارة التيارات الدينية الثلاثة لان ذلك يعتبر اعترافا بالتغيير الاصلاحى . وقد طالب المدال بالمقابل اقرار مطلبهم بان الاعتراف يتم حسب الشريعة طبقا لمطلبهم الاساسى ريثما يتم التوصل الى ايجاد حل تشريعى للمسألة .

أما الجبهة الدينية للتوراتية فترفض مجرد ان تبحث هذا الموضوع هيئة علمانية كالكنيست .

وبناء على هذه المواقف جبيما وبالذات فيما يتعلق بمسألة « من هو اليهودي » فقد توقفت المفاوضات الائتلافية اثر انسحاب حركة حقوق المواطن ومن ثم المدال وعلان الاحرار المستقلين بأنه ليس لديهم ما يقدمونه وانهم بانتظار ما سيقدم به المعارخ والمدال من اقتراحات تسوية لتقرير موقفهم . وصرح سكرتير حزب الاحرار المستقلين اثر انسحاب حركة حقوق المواطن من المفاوضات الائتلافية بأنه يحتمل ان يجد حزبه نفسه خارج الائتلاف اذا ما رضخ المعارخ للمدال . وفي مثل هذا الجو طرحت امكانية تشكيل حكومة مقلصة بدون المتدينين ، الامر الذي لا يرغب فيه المعارخ . وقد رد سكرتير حزب العمل على هذا الاقتراح بقوله : « لا أستطيع ان ادلي بأي موقف رسمى ، فبينيغى اولاً ان تجري مشاورات رسمية بين زملاتنا في لجنة المفاوضات ومؤسسات الحزب ، ولذلك لا أستطيع الان ان ادلي بجواب رسمى على هذا السؤال . وانا شخصياً اعتقد ان من واجبنا تأليف حكومة وليس ثمة مبرر للخشية من تأليف حكومة مقلصة لديها خطوط أساسية متفق عليها . وان الانتخابات ينبغي ان تعقد عندما يحين وقتها وليس قبل ذلك » (ر.١٠٠ - ٧٤/٢/١٣ ، ملحق ٤٦١) .

هاني عبدالله

المتعلق باعتراف الدين اليهودي جملة « حسب اصول الشريعة » . وهذه الجملة تمنح المحاكم الدينية او المؤسسات الدينية المخولة وحدها صلاحية الاعتراف بشرعية يهودية او عدم يهودية أي كان . هذا الامر يلقي معارضة شديدة من بعض الفئات اليهودية داخل اسرائيل وخارجها وبالذات الحركة الاصلاحية في الولايات المتحدة .

مشاريع حلول

لقد تقدمت جميع الكتل المرشحة للاشتراك في الائتلاف مع المدال بما فيها حزب العمل باقتراحات لايجاد مخرج لهذه القضية ، لكن المدال حتى كتابة هذه السطور رفض جميع هذه المقترحات . وقد اقترح الاحرار المستقلون تجسيد جميع مشاريع القوانين حول المواضيع الدينية وغيرها من التي ما زال الاختلاف عليها قائماً منذ أكثر من عام . وقد أوضح وزير السياحة وموشي كول تنازل حزبه في هذا المضمار حين أشار الى قرار مؤتمر حزبه الداعي الى عدم المشاركة في أية حكومة اذا لم يتمكن الحزب من المبادرة لانجاح مشروع قانون « هاوزر » الداعي الى اتباع الزواج المدني لمن ليس بإمكانهم عقد قرانهم حسب الشريعة . وفي مناسبة اخرى أعرب عضو الكنيست جدعون هاوزر (الاحرار المستقلين) عن استعداد حزبه لتأجيل مشروع القانون المعروف باسمه لمدة عام رغم ان مؤتمر الحزب اقر عدم تأجيل المشروع .

أما سكرتير عام حزب المابام مثير تلمي فقد أصرب عن استعداد حزبه لطى جميع مطالبه بهذا الخصوص اذا فعل الباقون نفس الشيء ، واقترح عدم السماح لاي كان بطرح أية مبادرات او اقتراحات حول قضايا الدين والدولة الى حين انتهاء المفاوضات في جنيف وازداد تلمي تائلاً : « هناك امكثيتان : اما ان نوافق جبيما على عدم تقديم مبادرات في الوقت الحاضر او ان نتفسق جبيما انه من حق كل منا حسب ادراكه ان يطرح في الكنيست ما يراه مهما في الوقت الذي يراه مناسباً » (ر.١٠٠ - ٧٤/١/٣٠ ، ملحق ٤٤٩) . وهذا يعني تجسيد الوضع الراهن او اتاحة فرصة المبادرة لجميع الشركاء في الائتلاف .

وقد ناشدت جولدا مثير في رسالة وجهتها الى الكتل المشتركة في المفاوضات الثلاثية اقامة حكومة على اساس ما اتفق عليه بالنسبة للسياسة